امريكا اللاتينية وامريكا الشمالية نفسها .

يقول الصهاينة ان فلسطين ليست الفيتنام . ويجيب المؤلف : هذا صحيح . كما انه من الصحيح ايضا ان اسرائيل ليست تماما الولايات المتحدة . فيهود الشتات لا يشكلون وطنا ما ان يشعر يوما بالملل من الحرب حتى يقرر الانسحاب واستقبال الاسرائيليين في « وطنهم الام » . ولذا فالمؤلف على حق عندما ينصح المقاومة الفلسطينية بان تطرح على الجماهير الاسرائيلية اختيارا جديا وثوريا من شأنه ان يحدث صدعا في التماسك العرقي الذي استطاعت الدعاية الاسرائيلية ان تخلقه وتنميه باستخدامها البارع لاسطورة « الخطر العربي » ، خطر ابادة السكان الاسرائيليين او تهجيرهم قهرا. ويلاحظ بهذا الصدد ، انه رغم الفوارق بين فلسطين والجزائر ، فان جبهة التحرير الجزائرية وجهت منذ البداية نداءات للمستوطنين الفرنسيين، الذين كانوا يمثلون اقلية ضئيلة ، تدعوهم الى التآخي مع الشعب الجزائري وتعرض عليهم بسخاء حق المواطنة الجزائرية الكاملة في الجزائر المستقلة . (يستطيع القارىء الذي يهمه البحث عن امكانية حل ثوري للمسألة الفلسطينية والمسألة اليهودية في فلسطين ان يعود لقراءة كتاب ليلى سليم القاضي : « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية : ماتسبن » . اصدار مركز الابحاث الفلسطينية ١٩٧١) .

يذكر المؤلف بعد هذه الملاحظات الصائبة بانه من المستحيل قبول وجهة النظر الاسرائيلية القائلة بأن « عودة اليهود » بعد تشتتهم هي مجرد عودة طبيعة ومقبولة من وجهة النظر التاريخية والقانونية لـ « وطن الاجداد » . ويسوق حججا تاريخية وعلمية لدحض نظرية العرق عموما و « العرق اليهودي » خاصة . ودحض هذه النظرية استغرق جزءا هاما من كتابه الاول الذي نفذ بعد شهور قليلة من صدوره .

ينبه المؤلف القارىء الاوربي الى الطبيعة الدينية لدولة اسرائيل التي تقدمها له الدعاية الرسمية كدولة ديموقراطية قائمة على المساواة والاخاء والحرية ، هذه المبادىء المجردة التي اعلنتها الثورة الفرنسية ، وما زالت تمارس سحرها النسبي على المواطن العادي في الغرب . بهذا الصدد يشير المؤلف الى قانون الجنسية الاسرائيلي الصادر في ١١ شباط ١٩٧٠ : حسب القانون الديني اليهودي هو كل من ولد من ام يهودية او كل من اعتنق الديانة اليهودية . وهذا القانون الديني ، رغم انه لا يتضمن « الجنسية اليهودية» بالمفهوم الحقوقي الحديث ، الا انه استخدم لـ « قانون العودة » الذي يعطي الجنسية الاسرائيلية لكل يهودي يهاجر الى اسرائيل . لكن القانون الجديد كان اكثر تسامحا من القانون الديني فقد اعطى ـ خلافا للاوامر الدينية الصريحة ـ الجنسية الاسرائيلية للزوجة غير اليهودية وللاطفال غير اليهود ، اي الذين ولدوا من ام ليست يهودية ، لكل مهاجر جديد . هذا « التسامح » الديني غير المعهود هدفه الواضح تشجيع الهجرة الى اسرائيل بعد ١٩٦٧ لاستعمار الاراضي العربية المحتلة . والدليل على ذلك ، كما يلاحظ المؤلف ، ان جولدا مير صرحت في نفس الوقت بكلام عنصري وموغل في التعصب العرقي : « الزواج المختلط والذوبان في الامم الاخرى ، هما الخطران الاكبران اللذان واجهتهما الامة اليهودية على مر العصور (...) ان وجود الامة اليهودية اكثر حيوية من وجود دولة اسرائيل نفسها . فالامة اليهودية كانت ستنقرض لولا الدين اليهودي » . واضح اذن « ان الدولة الاسرائيلية= الامة اليهودية = الديانة اليهودية » . يلاحظ المؤلف بصواب ان اليهود غير الصهيونيين لم يقاوموا ابدا فكرة ذوبان اليهود في الامم التي يعيشون بين ظهرانيها . لان هذا الذوبان هو الطريق الوحيد لحل المسألة اليهودية حلا ثوريا لا حلا قوميا ، فالبورجوازية عجزت عن حل المسألة اليهودية لانها بطبيعتها تقوم على الاضطهاد الطبقي الذي هو الارضية الاخصب للاضطهاد القومي والطائفي . والصهيونية التي هي بدورها من طبيعة بورجوازية فشلت في تقديم حل للمسألة اليهودية لا فقط لانها باستعمار فلسطين فجرت نزاعا مليئا بالمفاجآت الخطيرة التي تنطوي على خطر حرب قد تطحن بين فكي رحاها عددا هائلا من سكان اسرائيل . بل ايضا لانها حافظت على اللامساواة، التي هي جوهر السلطة الطبقية ، بين الاسرائيليين انفسهم في « ارض الميعاد » . ويستشهد على صحة موضوعته : اليهود غير الصهيونيين كانوا دائما ، عكسا لجولدا مير ، يحبذون ذوبان اليهود في الامم الاخرى بدلا من السعي الى تكوين دولة يهودية بقول لينين : « ذوبان اليهود في الشعوب الاخرى لم تشجبه ابدا ، افضل اليهود الذين